أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

الخروج على القانون في غزة:

لماذا تدعم بريطانيا والغرب جرائم إسرائيل؟

إعداد
جوناثان كوك

ترجمة
طاهرة عامر

بينما يصطف السياسيون الغربيون للهتاف لإسرائيل وهي تُجوِّعُ المدنيين في غزة وتُغرِقهم في ظلام دامس لإنهاكهم قبل الغزو البري الإسرائيلي المرتقب؛ فإنه من الأهمية بمكان أن نفهم الملابسات التي أوصلتنا لهذه النقطة، وماهية مؤشرات المستقبل التي تلوح في الأفق.

مبانٍ مدمرة في أعقاب غارات جوية إسرائيلية على حي الرمال بمدينة غزة في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣م[١]

قبل مُضِيِّ أكثر من عقد من الزمن، أدركت إسرائيل تدريجيًّا أن سيطرتها على قطاع غزة واحتلاله من خلال فرض حصار مشدد يمكن أن يصب في مصلحتها إستراتيجيًّا. وهكذا بدأت في تحويل هذا الجيب الساحلي المتواضع، الذي كان في السابق طوقًا مُقَيِّدًا حول رقبتها، إلى أصل ثمين ومحور رئيس في معادلة القوى والسياسات على الساحة الدولية.

---

* نُشرت هذه الدراسة في الموقع الإلكتروني لجوناثان كوك، بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣، تحت عنوان: Lawless in Gaza: Why Britain and the West back Israel's crimes على الرابط: https://t.ly/Vo9d1
وللمؤلف ثلاثة كتب عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقد حصل على جائزة مارثا جيلهورن الخاصة للصحافة، يمكن العثور على موقعه على الإنترنت ومدونته من خلال: www.jonathan-cook.net

١ تصوير مصطفى حسونة، الأناضول عبر Getty Images

أما الفائدة الأولى لإسرائيل وحلفائها الغربيين فتستحق النقاش أكثر من الثانية. فقد تحوَّل الشريط الصغير من الأرض المحاذي لساحل البحر الأبيض المتوسط الشرقي إلى منطقة تجمع مزايا أنها حقل تجارب وواجهة للعرض. فإسرائيل قادرة على استخدام غزة كميدان لتطوير مجموعة متنوعة من التكنولوجيات والإستراتيجيات المرتبطة بصناعات الأمن الداخلي التي تزدهر في الغرب، حيث يزداد القلق لدى المسئولين هناك من الاضطرابات الداخلية، والتي يُشار إليها أحيانًا بالشعبوية.

فعلى سبيل المثال؛ الحصار الذي فرضته إسرائيل على ٢,٣ مليون فلسطيني في غزة منذ عام ٢٠٠٧م إثر انتخاب حماس لحكم القطاع، سمح بإجراء الكثير من التجارب المختلفة.

هنا تأتي الأسئلة المطروحة: ما أفضل طريقة للسيطرة على السكان؟ وما القيود التي يمكن فرضها على نظامهم الغذائي وأنماط حياتهم؟ وكيف يمكن تجنيد شبكات من المخبرين والمتعاونين من مسافات بعيدة وعن بعد؟ وما تأثير حبس السكان وقصفهم المتكرر على العلاقات الاجتماعية والسياسية؟ وفي النهاية، كيف يمكن استمرار إخضاع سكان غزة وقهرهم ومنع حدوث انتفاضة؟

إن أجوبة تلك الأسئلة أصبحت متاحةً للحلفاء الغربيين من خلال المنصة التسويقية لإسرائيل. وقد تضمنت العناصر المتاحة (للقمع) أنظمة اعتراض للصواريخ ومستشعرات إلكترونية، وأنظمة مراقبة، وطائرات بدون طيار، وأنظمة التعرف على الوجوه، وأبراجًا مدفعية أوتوماتيكية، وغيرها الكثير. وهذه العناصر كلها قد خضعت للتجريب في ظروف حقيقية في غزة.

لقد تأثرت مكانة إسرائيل بشدة من حقيقة أن الفلسطينيين تمكنوا من تجاوز هذه البنية التحتية المعَدَّة للاحتجاز والحصار في نهاية الأسبوع الماضي -على الأقل لبضعة أيام- من خلال استخدامهم جرافات صدئة وبعض الطائرات الشراعية والتصرف بشعور وكأنه لا يوجد شيء يخسرونه.

وهذا جزء من السبب الذي يجعل إسرائيل بحاجة الآن إلى العودة إلى غزة بقوات برية لإظهار أنها لا تزال تملك الوسائل القادرة على الاستمرار في سحق الفلسطينيين وقمعهم.

سياسة العقاب الجماعي:

وهذا يقودنا إلى الهدف الثاني الذي يخدمه نموذج غزة. فمع تزايد قلق الدول الغربية من إشارات الاضطرابات الشعبية في الداخل وبوادرها، بدأت تفكر بعناية أكبر في كيفية تفادي القيود المفروضة عليها بموجب القانون الدولي.

والمصطلح يشير إلى مجموعة من القوانين التي أُقِرَّت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعاملُ فيها الجانبان المتقاتلان المدنيين من الطرف الآخر باعتبارهم أشخاصًا ذوي قيمة أقل، وكأنهم مجرد أدوات ثانوية في لعبة الصراع، أي مجرد بيادق على رقعة شطرنج.

لقد كان الهدف الذي ينشده الأشخاص القائمون على صياغة القانون الدولي هو الحيلولة دون تكرار الفظائع النازية في أوروبا وجعلها أمرًا غير مقبول، فضلًا عن جرائم أخرى كقصف بريطانيا للمدن الألمانية مثل دريسدن، أو إسقاط الولايات المتحدة للقنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكي.

غزة تشكل انتهاكًا صارخًا على الأرض لهذا التحريم الدولي:

إن أحد أساسيات القانون الدولي -المنصوص عليها في قلب اتفاقيات جنيف- هو حظر العقاب الجماعي: أي الانتقام من السكان المدنيين للعدو، وجعلهم يدفعون ثمن أفعال قادتهم وجيوشهم.

ومن الواضح جدًا أن غزة تشكل انتهاكًا صارخًا لهذا الحظر كما نرى. وحتى في الأوقات "الهادئة"، يُحْرَمُ سكانها (مليون نسمة منهم أطفال) من الحريات الأساسية، مثل: الحق في التنقل، والحصول على الرعاية الصحية المناسبة لأنه لا يمكن إدخال الأدوية والأجهزة إليهم، والحصول على المياه الصالحة للشرب، واستخدام الكهرباء معظم اليوم لأن إسرائيل تواصل قصف محطة توليد الكهرباء في غزة.

لم تُخْفِ إسرائيل أبدًا حقيقة أنها تعاقب سكان غزة لأن حماس تحكمهم، وهي الحركة التي ترفض حق إسرائيل في تجريد الفلسطينيين من وطنهم كما فعلت عام ١٩٤٨م، وسجنهم في جيتوهات مكتظة مثل غزة.

ما تفعله إسرائيل بغزة هو تعريف وتجسيد للعقاب الجماعي. إنها جريمة حرب: ٢٤ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع، ٥٢ أسبوعًا من كل عام، لمدة ١٦ عامًا.

ومع ذلك، لا يبدو أن أحدًا فيما يسمى بـ"المجتمع الدولي" قد استرعى انتباهه هذا الانتهاك.

صياغة قواعد الحرب من جديد:

لكن الوضع القانوني الأكثر تعقيدًا في وجه إسرائيل والغرب هو عندما تقصف إسرائيل غزة كما تفعل الآن، أو ترسل جنودًا كما ستفعل قريبًا.

لقد سلط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الضوء على المشكلة عندما قال لسكان غزة: "غادروا الآن". ولكن كما يعلم هو وزعماء الغرب، فإن سكان غزة ليس لديهم مكان يذهبون إليه، ولا وجهة للهروب من القصف والتفجير. لذا فإن أي هجوم إسرائيلي، بحكم التعريف، هو على السكان المدنيين أيضًا. إذن هذا الوضع هو تجسيد لتفجيرات دريسدن النارية في صورة حديثة.

وتعمل إسرائيل على وضع إستراتيجيات للتغلب على هذه الصعوبة منذ قصفها الكبير الأول لغزة في أواخر عام ٢٠٠٨م، بعد فرض الحصار.

وكُلِّفَتْ وحدة في مكتب المدعي العام بإيجاد سبل لإعادة كتابة قواعد الحرب لصالح إسرائيل.

وفي ذلك الوقت، كانت الوحدة قلقة من أن يجري انتقاد إسرائيل لتفجيرها حفل تخرج للشرطة في غزة، مما أسفر عن مقتل العديد من الطلاب الشباب. فأفراد الشرطة مدنيون في القانون الدولي، وليسوا جنودًا، وبالتالي ليسوا هدفًا مشروعًا. كما أعرب المحامون الإسرائيليون عن قلقهم من تدمير إسرائيل المكاتب الحكومية والبنية التحتية للإدارة المدنية في غزة.

وتبدو مخاوف إسرائيل غريبة، الآن وهي دلالة على المدى الذي قطعته بالفعل في تغيير توجهات القانون الدولي. ولقد ظل هذا الاعتبار لبعض الوقت معمولًا به ألا وهو: يُعتبر أي شخص مرتبط بحماس -مهما كان متقاطعًا معها بشكل عابر- هدفًا مشروعًا، ليس فقط من جهة إسرائيل ولكن من جهة كل حكومة غربية.

إذا مارست شيئًا بما فيه الكفاية على مدى فترة طويلة من الزمن فسوف يتقبله العالم:

واصطف مسئولون غربيون إلى جانب إسرائيل في معاملة حماس على أنها مجرد منظمة إرهابية، متجاهلين أنها أيضًا حكومة يقوم فيها أشخاص بمهام متواضعة مثل التأكد من جمع القمامة والإبقاء على المدارس مفتوحة.

أو كما قالت أورنا بن نفتالي، عميدة كلية الحقوق، لصحيفة (هآرتس) في عام ٢٠٠٩م: "إنه يجري ترسيخ وضع يمكن فيه معاملة غالبية الرجال البالغين في غزة وغالبية المباني باعتبارهم أهدافًا مشروعةً. إذن، لقد حدث بالفعل الانقلاب على القانون الدولي رأسا على عقب".

في ذلك الوقت، شرح ديفيد ريزنر، الذي كان يرأس الوحدة (مكتب المدعي العام) سابقًا، فلسفة إسرائيل لصحيفة (هآرتس): "ما نراه الآن هو مراجعة للقانون الدولي. إذا فعلت شيئًا بما فيه الكفاية لفترة طويلة من الزمن؛ فسوف يتقبله العالم. حيث يستند القانون الدولي بأكمله الآن إلى فكرة أن الفعل المحظور اليوم يصبح مسموحًا به إذا نفذته دول كافية".

في واقع الأمر؛ يعود تاريخ تدخل إسرائيل لتغيير القانون الدولي إلى عقود سابقة عديدة.

ويقول ريزنر في معرض إشارته إلى الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي الوليد في عام ١٩٨١م، وهو عمل حربي أدانه مجلس الأمن الدولي: "كان الجو السائد آنذاك أن إسرائيل ارتكبت جريمة. أما اليوم فيقول الجميع إنه كان دفاعًا وقائيًّا عن النفس. فالقانون الدولي يترقَّى ويتطور من خلال الانتهاكات".

وأضاف أن فريقه سافر إلى الولايات المتحدة أربع مرات في عام ٢٠٠١م لإقناع المسئولين الأمريكيين بتفسير أكثر مرونة للقانون الدولي من طرف إسرائيل تجاه إخضاع الفلسطينيين. وصرَّح: "لولا تلك الطائرات الأربع [الرحلات إلى الولايات المتحدة]، لما كنت متأكدًا -حينها- من أننا كنا سنتمكن من تطوير أطروحة الحرب ضد الإرهاب كما هي على النطاق الحالي".

وقد أثبتت عمليات إعادة تعريف قواعد الحرب هذه أنها لا تقدر بثمن عندما اختارت الولايات المتحدة غزو أفغانستان والعراق واحتلالهما.

"حيوانات بشرية":

في السنوات الأخيرة، واصلت إسرائيل "تطوير" القانون الدولي؛ حيث قدمت مفهوم "التحذير المسبق"، وهو ما يعطي أحيانًا بضع دقائق كإشعار قبل تدمير مبنى أو حي. وبالتالي، يجري تصنيف المدنيين الضعفاء الذين لا يزالون في المنطقة، مثل كبار السن والأطفال وذوي الإعاقة، أهدافًا مشروعةً لعدم مغادرتهم في الوقت المناسب. وهي تستخدم الهجوم الحالي على غزة لتغيير القواعد تغييرًا ذا نطاق أوسع.

وقد جاء في مقال لـ(هآرتس) نُشر في عام ٢٠٠٩م أنه قد جرى توجيه إشارات من طرف المسئولين القانونيين إلى يوآف جالانت، الذي كان حينها القائد العسكري المسئول عن غزة، وهو رجل يوصف بأنه "رجل متوحش" و"راعي بقر"، وليس لديه وقت لأية مجاملات قانونية.

وجالانت الآن هو وزير الدفاع والرجل المسئول عن تنفيذ "حصار كامل" لغزة هذا الأسبوع، حيث توعد: "لا كهرباء، لا طعام، لا ماء، لا وقود. كل شيء مغلق." بلغة طمست أي تمييز بين حماس ومدنيي غزة. ووصف الفلسطينيين بأنهم "حيوانات بشرية".

وهنا يؤخذ العقاب الجماعي ويُسحب إلى عالم مختلف تمامًا. ومن حيث القانون الدولي، فإنه يتخطى منطق الإبادة الجماعية، سواء من الناحية الخطابية أو الموضوعية.

لكن الموقف هنا تغيَّرَ تغيُّرًا كاملًا حتى أصبح السياسيون الغربيون المعتدلون يشجعون إسرائيل غالبًا دون حتى الدعوة إلى "ضبط النفس" أو "التناسب"، وهي عبارات مخففة يستخدمونها عادة لإخفاء دعمهم لمخالفة القانون.

وتقف بريطانيا في طليعة الدول التي تساند إسرائيل في إعادة كتابة قواعد القانون الدولي.

بريطانيا كانت في طليعة الدول التي تساند إسرائيل في إعادة صياغة قواعد القانون الدولي:

يمكننا سماع كير ستارمر، زعيم المعارضة في حزب العمال البريطاني والرجل الذي يكاد يكون رئيس وزراء بريطانيا القادم بالفعل. فقد أعلن هذا الأسبوع تأييده لـ"الحصار الكامل" لغزة، وهي جريمة ضد الإنسانية، وأعاد تشكيلها على أنها "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

لقد فهم ستارمر التداعيات القانونية لتصرفات إسرائيل، حتى وإن كان يظهر بشكل شخصي معزولًا عن التداعيات الأخلاقية. فهو متمرس باعتباره محاميًا متخصصًا في حقوق الإنسان.

ويبدو أن نهجه وصل لدرجة أنه فاجئ الصحفيين غير المعلوم عنهم التعاطف مع القضية الفلسطينية.

فعندما سأله كاي بيرلي من (سكاي نيوز) عما إذا كان لديه أي تعاطف مع معاملة المدنيين في غزة مثل "البشر"، لم يجد ستارمر كلمة واحدة ليقولها. بل بدلًا من ذلك، انجرف إلى خداع صريح وهو إلقاء اللوم على حماس لتخريبها "عملية السلام" التي دفنتها إسرائيل عمليًّا وبشكل معلن قبل سنوات.

وتأكيدًا على أن حزب العمل يتغاضى الآن عن جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، التزمت المدعية العامة في حكومة الظل إميلي ثورنبيري بالنص نفسه. وفي برنامج (نيوز نايت) الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، تهربت من أسئلة حول ما إذا كان قطع الكهرباء والإمدادات عن غزة يتماشى مع القانون الدولي أم لا.

وليس من قبيل المصادفة أن يتناقض موقف ستارمر بشدة مع موقف سلفه جيريمي كوربين. فقد تعرض الأخير للإقصاء من منصبه جراء حملة تشويه متواصلة ضده، ووُجِّهَتْ إليه اتهامات بمعاداة السامية أثارها ضده أشد مؤيدي إسرائيل شراسة في المملكة المتحدة.

فلا يجرؤ ستارمر على الوقوف في الجانب الخطأ من هذه القضية. وهذه هي بالضبط النتيجة التي أرادها المسئولون الإسرائيليون وتوقعوها.

العلم الإسرائيلي يرفرف على داونينج ستريت:

بالطبع فإن ستارمر ليس وحده. هناك آخرون يشاركونه. فقد أعرب جرانت شابس، وزير الدفاع البريطاني، عن دعمه الشديد لسياسة إسرائيل المتمثلة في تجويع مليونَي فلسطيني في غزة.

أما ريشي سوناك، رئيس وزراء المملكة المتحدة، فقد علَّق علم إسرائيل على واجهة مقره الرسمي في ١٠ شارع داونينج، ويبدو أنه لا يعبأ بتصدير صورةٍ تعتبر عادة نمطًا معاديًا للسامية: ألا وهي أن إسرائيل تسيطر على سياسة المملكة المتحدة الخارجية. ودعا ستارمر، الذي لا يرغب في أن يتفوق عليه سوناك، إلى تزيين قوس ملعب ويمبلي بألوان العلم الإسرائيلي.

وسائل الإعلام تلعب دورها كما هو مرسوم كالعادة:

رغم الترويج المستمر لصورة دعم طالب المدرسة لإسرائيل باعتباره فعلًا من أفعال التضامن ردًّا على مقتل المدنيين الإسرائيليين على يد حماس نهاية الأسبوع، فإن الرسالة واضحة وبلا شك: بريطانيا تقف إلى جانب إسرائيل حين تبدأ الأخيرة في حملتها الانتقامية بجرائم الحرب في غزة.

وهذا هو الغرض نفسه من نصيحة وزيرة الداخلية سويلا برافرمان للشرطة بالتعامل مع التلويح بالأعلام الفلسطينية والهتافات الداعية لتحرير فلسطين في الاحتجاجات الداعمة لغزة باعتبارها أعمالًا إجرامية.

وتمارس وسائل الإعلام دورها المرسوم لها كالمعتاد. حيث طارد فريق تلفزيوني من القناة الرابعة

كوربن في شوارع لندن هذا الأسبوع، مطالبًا إياه بـ"إدانة" حماس. وألمح من خلال صياغة هذه المطالبات أن أي شيء أقل من الإدانة الكاملة –مثل الاهتمام الإضافي من كوربن بصالح حياة المدنيين في غزة – سوف يأتي تأكيدًا وبرهانًا على تهمة معاداة كوربن للسامية التي وُجِّهت إليه في وقت سابق.

فالمضمون الواضح من السياسيين ووسائل الإعلام التقليدية هو أن أي دعم لحقوق الفلسطينيين، أو أي تحفظ على "الحق غير القابل للجدال" لإسرائيل في ارتكاب جرائم حرب، يوازي معاداة السامية.

أوروبا والنفاق:

هذا النهج المزدوج، المتمثِّل في تشجيع سياسات الإبادة الجماعية الإسرائيلية تجاه غزة، مع خنق أي معارضة، أو وصفها بأنها معاداة للسامية، لا يقتصر على المملكة المتحدة. ففي أنحاء أوروبا كافة، من بوابة براندنبورج في برلين، إلى برج إيفل في باريس والبرلمان البلغاري، أضيئت المباني الرسمية بالعلم الإسرائيلي.

واحتفلت أكبر مسئولة أوروبية وهي أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، بالعلَم الإسرائيلي الذي يغطي البرلمان الأوروبي هذا الأسبوع.

وقد صرحت مرارًا وتكرارًا بأن "أوروبا تقف بجانب إسرائيل"، حتى مع بدء تصاعد جرائم الحرب الإسرائيلية.

وتفاخر سلاح الجو الإسرائيلي يوم الخميس بأنه ألقى نحو ٦٠٠٠ قنبلة على غزة. في الوقت نفسه، أفادت جماعات حقوق الإنسان بأن إسرائيل تطلق الفسفور الأبيض (من الأسلحة الكيميائية الحارقة) على غزة، وهي جريمة حرب عند استخدامها في المناطق الحضرية. ولاحظت الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال أن أكثر من ٥٠٠ طفل فلسطيني قتلوا حتى الآن بسبب القنابل الإسرائيلية.

وكان على فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة للأراضي المحتلة، إبراز أن أورسولا فون دير ليين قد تعاملت مع مبادئ القانون الدولي بطريقة غير متسقة. ففي العام الماضي استنكرت رئيسة المفوضية الأوروبية الهجمات الروسية على البنية التحتية للمدنيين في أوكرانيا، ووصفتها بأنها جرائم حرب. وقد أشارت إلى أن قطع المياه والكهرباء ومصادر التدفئة عن الناس مع اقتراب فصل الشتاء فعل إرهابي. ثم أشارت ألبانيز إلى أن فون دير ليين لم تعبرْ عن موقف مماثل تجاه الهجمات الإسرائيلية المتزايدة على البنية التحتية الفلسطينية.

إرسال لعناصر البلطجة:

وفي الوقت نفسه، بدأت فرنسا بالفعل في تفريق المظاهرات المناهضة لقصف غزة وحظرها. وردد وزير العدل في المنظمة ما قاله برافرمان في قوله إن التضامن مع الفلسطينيين يخاطر بالإساءة إلى المجتمعات اليهودية، ويجب التعامل معه على أنه "خطاب كراهية".

وبطبيعة الحال، فإن واشنطن لا تتزعزع في دعمها لكل ما تقرر إسرائيل فعله بغزة، كما أوضح وزير الخارجية أنتوني بلينكن خلال زيارته هذا الأسبوع.

وقد وعد الرئيس جو بايدن بالأسلحة والتمويل، وأرسل المعادل العسكري لـ"عناصر البلطجة" للتأكد من أنه لا أحد يزعج إسرائيل في أثناء ارتكابها جرائم الحرب هذه. وقد أُرسلت حاملة طائرات إلى المنطقة لضمان تهدئة جيران إسرائيل مع بدء الغزو البري.

"واشنطن لا تتزعزع في دعمها لكل ما تقرر إسرائيل فعله بغزة":

حتى أولئك المسئولين الذين يتمثل دورهم الرئيس في تعزيز القانون الدولي، مثل أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، بدأوا في ضبط تصرفاتهم ومواقفهم استجابة ومسايرة للتغييرات المستمرة مع هذا الموقف. ومثل معظم المسئولين الغربيين، شدد على أن "الاحتياجات الإنسانية" لغزة فوق قواعد الحرب التي يتعين على إسرائيل احترامها.

إذن، هذا هو نجاح إسرائيل. إن لغة القانون الدولي التي يجب أن تنطبق على غزة (القواعد والمعايير التي يجب على إسرائيل أن تطيعها) قد أفسحت المجال، في أحسن الأحوال، لمجرد مبادئ العمل الإنساني، وهي عبارة عن أعمال خيرية دولية لتخفيف معاناة أولئك الذين تُدهَسُ حقوقهم بمنهجية وإطفاء حياتهم وإنهائها.

إن المسئولين الغربيين أكثر السعداء بهذا المسار. ليس من أجل إسرائيل فقط، ولكن من أجلهم أيضًا. لأنه في يوم من الأيام مستقبلًا، قد تكون تمثل شعوبهم مشكلة كبرى لهم مثلما يمثل الفلسطينيون في غزة لإسرائيل في الوقت الحالي. ودعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها هو العربون المقدم.

صادر عام ٢٠٢٣ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkan-srp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing